الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/83/Add.1
10 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٢٧ من جدول الأعمال المؤقت*

وحدة التفتيش المشتركة

نحو إنشاء شبكة مكتبات متكاملة لمنظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "نحو إنشاء شبكة مكتبات متكاملة لمنظومة الأمم المتحدة" (A/47/669).

* A/48/50.

المرفـــق

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية

أولا - لمحة عامة

١ - إن لجنة التنسيق الإدارية تشاطر الرغبة المعرب عنها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "نحو إنشاء شبكة مكتبات متكاملة لمنظومة الأمم المتحدة" (A/47/699) من أجل تحسين الإتصال بين مكتبات منظومة الأمم المتحدة وجعل تبادل المعلومات بينها أكثر كفاءة. وهي تؤيد أيضا هدف إنشاء آلية متكاملة فعالة التكاليف لزيادة التفاعل والتعاون فيما بين مكتبات الأمم المتحدة بما يعود بالفائدة على مستخدمي معلومات الأمم المتحدة، وترى أن المبادئ التوجيهية الموضوعة من أجل تحقيق مزيد من العصرية في المكتبات مفيدة لبلوغ ذلك الهدف. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية مع الارتياح أن منظمات كثيرة قد أنشأت لنفسها بالفعل شبكات مكتبات متكاملة داخلية.

٢ - وتلاحظ اللجنة بارتياح التركيز المنصب على تعزيز جهد التنسيق بين مكتبات منظومة الأمم المتحدة، والخطوات العملية التي اتخذت بالفعل في إطار الفريق التقني المعني بالتعاون والمعايير والإدارة في مجال المكتبات، التابع للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الأنشطة التعاونية بحيث يتجاوز أنشطة المكتبات في المقار ويشمل وحدات المعلومات الإقليمية والميدانية.

٣ - يتضمن التقرير معلومات قيمة عن مرافق وأنشطة مكتبات منظومة الأمم المتحدة. بيد أن المكتبات المذكورة فيه ليست بالضرورة ممثلة تمثيلا كاملا للطائفة المتنوعة من المكتبات وخدمات المعلومات داخل المنظومة، وهو أمر ربما يكون قد أغفل، إذ يبدو أن المفتش أراد لتوصياته أن تتعلق بالطائفة الكاملة من مكتبات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على الأمور الهامة المغفلة عدم وجود ملاحظات بشأن مكتبتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتبات اللجان الإقليمية.

٤ - واختلفت آراء أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بشأن الاقتراح الرامي إلى إنشاء شبكة مكتبات متكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. لقد أيد بعضهم تماما هذا الهدف، وركز على أهمية الاستعمال المشترك للتكنولوجيات المتاحة والناشئة، بما في ذلك استخدام هذه التكنولوجيات على نحو منسق وفي الوقت المناسب. وذكر آخرون أن الموارد المحدودة المتاحة لهم تحول دون إجراء أي نظر جاد في إمكانية الاشتراك في هذه المشاريع في الأوضاع الراهنة؛ ومع ذلك، فقد عقدوا النية على أن يرصدوا عن كثب التقدم في إطار هذا المشروع وعلى الاشتراك فيه عندما تصبح الموارد المالية متاحة.

٥ - وحذرت منظمات أخرى من اعتبار إنشاء شبكة معلومات كبيرة واحدة كما لو كان ترياقا كافيا لتحقيق مزيد من التعاون ومن إمكانية الاطلاع على المعلومات فيما بين المكتبات، وأعربت عن شكوك في جدوى هذا المشروع، واعتبرت التقييم الوارد في التقرير، وهو أن الظروف الموضوعية يمكن أن تتهيأ بسرعة لإنشاء شبكة على نطاق المنظومة، تقييما مفرط العمومية وقابلا لتفسيرات مختلفة. ذلك لأن الشبكة الموصى بإنشائها على نطاق المنظومة لا يمكن أن تكون ذات جدوى إلا بخصوص منشورات منظومة الأمم المتحدة ووثائقها الرئيسية، بل وقد تثور في هذه الحالة أيضا مشكلة عدم تواؤم نظم الفهرسة. ثم إن الوكالات المتخصصة تنتج أنواعا كثيرة أخرى من الوثائق: وثائق المشاريع الميدانية، والوثائق التقنية الميدانية، ووثائق الاجتماعات التقنية، وما إلى ذلك، التي تهم مجموعات متخصصة ولا يمكن إدراجها بفعالية في قاعدة بيانات مشتركة أو تداولها في إطار شبكة على نطاق المنظومة.

٦ - ورئي أيضا أنه، بسبب الاختلافات الكبيرة فيما بين مكتبات منظومة الأمم المتحدة من حيث المهام والعملاء والمعايير والممارسات ومستويات التكنولوجيا المستخدمة، لن يكون نظام المعلومات الالكتروني المتكامل الواحد المقترح في التقرير مستصوبا ولا قابلا للتنفيذ بطريقة فعالة التكاليف. أن إنشاء أي شبكة الكترونية ينبغي أن يلبي احتياجات محددة لتقاسم البيانات، وينبغي أن يشمل معايير ناتجة عن تفكير ملي لإدراج البيانات والوصول إليها. وصحيح أن كثيرا من مجالات التركيز هذه على المعلومات المتخصصة موجود داخل الأمم المتحدة، لكن لا توجد أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بأن إنشاء شبكة معلومات واحدة وشاملة في الأمم المتحدة سيكون أكثر فعالية من مواصلة اتباع الطرق الراهنة والمجدية للتعاون وتقاسم البيانات فيما بين المكتبات، مثل الاطلاع على قواعد بيانات المنظمات الأخرى عن طريق وصلات الاتصال من بعد مثل شبكة "انترنيت" أو تقاسم ملفات ثبت المراجع لإصدار المنشورات التنظيمية في شكل موحد.

ثانيا - تعليقات محددة

٧ - فيما يتعلق بقواعد البيانات، لا يبدو من التقرير أن هناك إدراكا تاما للحالة في بعض الوكالات التي لديها قواعد بيانات ليست بالضرورة تابعة للمكتبات. ويركز التقرير غالبا على مختلف مسائل المجموعات والمنشورات التي تمتلكها المكتبات، ولم يكفل التغطية الكاملة للتفاعل الجاري مع الدول الأعضاء من خلال الجهود التي بذلتها بعض الوكالات لإنشاء قواعد بيانات دولية تسهم فيها الدول الأعضاء وتتصرف في إطارها بوصفها من الشركاء.

٨ - وربما كان من المستصوب أن يحتوي التقرير تقييمات، أكثر اتساما بالطابع النقدي، للأسباب المعززة لانتقاء نظم المعلومات وبرامجها الجاهزة المستعملة بالفعل في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة وللأسباب التي تتعلق بكفاءتها. لقد حاولت بعض المنظمات دائما أن تشجع وتستخدم النظم والبرامج الجاهزة التي استحدثتها وكالات انتاج النظم لأنها متاحة على نحو خال نسبيا من الضغوط التجارية ولأنها ذات صلة بالتعاون والمشاريع المشتركة في داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من المفيد معرفة السبب

الذي دفع بعض المنظمات إلى رفض استخدام برامج جاهزة منتجة خصيصا لشؤون المكتبات والتوثيق، مثل برنامج CDS/ISIS للحواسيب الإطارية والصغيرة والدقيقة في اليونسكو، وتفضيل البرامج التجارية.

٩ - وفيما يتعلق بإقرار معايير دولية وأشكال موحدة، كان ينبغي أن يولي التقرير مزيدا من الاهتمام للأعمال التي أنجزتها اليونسكو على مدى العقدين الماضيين من أجل استحداث وتطوير أشكال مشتركة وإجراءات موحدة لتداول البيانات، وكذلك لتقييم الكيفية التي نُفذت بها توصيات اليونسكو داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وفيما يتعلق بتنسيق سياسة الحيازات، يجب التسليم بالقيود الموجودة، لأن كل منظمة ووكالة لها سياستها المحددة بشأن الحيازة، وهي قد تخلو من عناصر مشتركة مع المكتبات المتخصصة الأخرى. وفيما يتعلق بالمواد غير الأساسية، سيكون من الأفيد على وجه الاحتمال تنسيق سياسات الحيازات مع المكتبات المحلية بغية ضمان الاطلاع السريع على المنشورات.

١١ - ويرى بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، بوصفهم رؤساء لوكالات متخصصة في ميادين تقنية جدا، أن مصادر المعلومات الخارجية (من خارج الأمم المتحدة) لها أهمية حيوية، وهم يولون إهتماما خاصا لاستخدام شبكات الاتصال الخارجية ومقدمي المعلومات الخارجيين. وفي هذا الصدد، لا يمكن تفادي قيام مكتبات الأمم المتحدة في نهاية المطاف بشراء المنتجات والخدمات من بعضها عن طريق نظام تجاري أو شبكة تجارية إلا إذا اتبع نهج جيد التنسيق.

١٢ - وبعد الإنتهاء من وضع التقرير استجد تطوران لهما صلة بالاستنتاجات الواردة فيه. التطور الأول هو أن فريقا عاملا منبثقا عن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات ترأسه منظمة العمل الدولية قد حصل على موافقة على إنتاج قرص مضغوط البيانات بذاكرة للقراءة فقط يحتوي إحالات إلى الوثائق والمنشورات التي أنتجتها مختلف الوكالات في داخل المنظومة. والتاريخ المستهدف لإنتاج هذا القرص هو خريف عام ١٩٩٣. ولأول مرة سيصبح بالإمكان تحديد ناتج المنظومة ككل بشأن أي موضوع معين. أما التطور الثاني، والذي يخص التوصيات الواردة في التقرير، فهو أن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات أنشأت فريقا تقنيا معنيا بالتعاون والمعايير والإدارة في مجال المكتبات اتخذ بالفعل بعض الخطوات العملية في إطار اختصاصاته.

١٣ - وتود لجنة التنسيق الإدارية أن تشدد على أنه، عند النظر في التوصيات الواردة في التقرير، يجب ألا تغيب عن البال الخصائص الفريدة والمتنوعة التي تتميز بها المكتبات في كل من الوكالات المتخصصة؛ فقد نشأت هذه المكتبات ونمت لتلبية احتياجات وطلبات فريدة من نوعها لصالح الدول الأعضاء ولصالح الجمهور في الميادين المتخصصة والتقنية إلى حد بعيد التي تتحمل المسؤولية عن كل منها إحدى تلك الوكالات المتخصصة.

التوصية ١

١٤ - حظيت هذه التوصية بالتأييد. إن السياسات والمعايير والريادة الفعلية أمور حيوية لإنشاء شبكات مكتبات ومعلومات فعالة في داخل منظمات الأمم المتحدة وكذلك لإرساء أساس لربط المنظمات شبكيا.

التوصية ٢

١٥ - حظيت هذه التوصية بالتأييد. وتوافق لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة النظر إلى خدمات المعلومات في داخل كل منظمة على أنها وحدة متكاملة. وينبغي للإدارة أن تعتمد على أكثر الهياكل التنظيمية إفضاء إلى التآزر بين وحدات المعلومات.

التوصية ٣

١٦ - تؤيد لجنة التنسيق الإدارية الدعوة إلى تقاسم الخبرة في إنشاء وإدارة قواعد البيانات في داخل المنظمات. وينبغي أن تدخل في هذا التبادل لا المكتبات وحدها بل ووحدات المعلومات الأخرى أيضا الموجودة في كثير من منظمات الأمم المتحدة والتي لديها خبرة عظيمة في إدارة قواعد البيانات.

التوصية ٤

١٧ - فيما يتعلق بالمسائل المذكورة في الفقرة ١٥٣ على أنها تهم المنظومة بكاملها، قدمت بعض المنظمات التعليقات التالية:

(أ) الفهرسة ومراقبة ثبت المراجع: تختلف احتياجات الوكالات المتخصصة من حيث فهرسة مراجعها التقنية عن احتياجات قاعدة بيانات "نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية" (UNBIS) العامة وذات الوجهة السياسية. ذلك لأن احتياجات الوكالات المتخصصة تشبعها مكانز مثل AGROVOC و INIS و LABORDOC و MESH، لا تتواءم مع مكنز نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية، بل ولا تتواءم فيما بينها. كما أن الاختلاف في طريقة الفهرسة والأشكال لا يسمح بتلقيم هذه المكانز المتخصصة مدخلات من قواعد بيانات الوكالات الأخرى. ولذلك فلا جدوى من إنشاء مكنز مشترك للأمم المتحدة؛

(ب) تطبيق المعايير الدولية: اتفق على ضرورة جعل المعايير الدولية إجبارية حيثما أمكن ذلك؛

(ج) و (م) إنتاج الأقراص المضغوطة البيانات المزودة بذاكرة للقراءة فقط ونشرها: إن انتاج ونشر الأقراص المضغوطة البيانات المزودة بذاكرة للقراءة فقط مسألة تتوقف ليس فقط على اعتبارات داخلية في منظومة الأمم المتحدة، بل كذلك على عوامل خارجية ليست بالضرورة قائمة في داخل المنظومة. ينبغي أن تستخدم هذه الأقراص لنشر المعلومات على نطاق واسع، ولا سيما خارج منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قد لا تتواءم احتياجات مستخدمي المعلومات المعنية، وهي احتياجات ينبغي أخذها في الاعتبار، مع الاحتياجات المشتركة داخل الأمم المتحدة لهذا النوع من الأقراص؛

(د) استخدام الحواسيب المضيفة التجارية وغير التجارية: تحتاج كل وكالة ومنظمة إلى الاستعانة بحواسيب مضيفة تقدم لها البيانات التي تحتاجها بأكثر الطرق فعالية واقتصادا. وليس من الواضح في الأوضاع الراهنة ما يمكن عمله على المستوى العالمي لتسهيل اتخاذ القرار في ذلك الشأن؛

(و) و (ز) كتالوج الحيازات وسياسة الحيازات: نظرا لكون الحيازات تتقرر على أساس احتياجات الوكالات، يبدو أن الأنسب هو التنسيق بينها مع المكتبات المحلية ذات الصلة، حيث يمكن أن يكون تقاسم المجموعات مفيدا للجميع وعمليا، بدلا من محاولة تنسيق المجموعات مع وكالات أخرى لها اهتمام بمواضيع مختلفة. وحتى لو كانت كيانات الأمم المتحدة لها شيء من الاهتمام المشترك، قد لا تسمح مواقعها، من حيث ما تقتضيه من وقت وتكلفة، بإنشاء واستكمال عملية تبادل مفيدة للمنشورات التي هي في حيازتها؛

(ح) إنشاء وحدة خدمة دولية لقواعد البيانات: ينبغي النظر بعناية في الاحتياجات التقنية والمالية والإدارية لإنشاء مثل هذه الوحدة. وتدل خبرة بعض الوكالات على أنه كثيرا ما يكون أكثر اقتصادا وفعالية استخدام حواسيب مضيفة تجارية خارجية بالحجم الحرج الذي يجعلها فعالة التكاليف.

التوصية ٥

١٨ - رأى بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن تشكيل فريق مشترك بين المكتبات على النحو الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة سوف يكون قناة مفيدة لوضع سياسة مشتركة للأمم المتحدة في ذلك المجال، وكذلك لتحديد المتطلبات التقنية والمنهجية لإنشاء شبكة مكتبات متكاملة. وينبغي أن يتألف هذا الفريق الدائم من ممثلين للمنظمات والوكالات الرئيسية. وينبغي أن لا تكون له أمانة مركزية، بل أن يعتمد على وكالة رائدة على أساس التناوب.

١٩ - ولم يقتنع أعضاء آخرون بصلاحية هذه التوصية. إنهم، وإن كانوا يشاطرون الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى إنشاء آلية مستمرة لتشجيع التعاون بين المكتبات وربطها شبكيا، كانوا مقتنعين بأن هذه الحاجة يمكن تلبيتها بأفضل طريقة من خلال تعزيز استمرارية وظائف الفريق التقني المعني بالتعاون بالمعايير والإدارة في مجال المكتبات، المنبثق عن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، والذي أنشئ مؤخرا. ولا أفضل من أن يقوم مديرو طائفة من مكتبات الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ ترتيبات للربط الشبكي بين المكتبات. إن الاعتماد على آلية اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات، وأساسا على الفريق التقني المعني بالتعاون والمعايير والإدارة في مجال المكتبات، وكذلك على علاقات العمل الفني الراسخة، وهي كثيرة وقد أثبتت أنها فعالة وعملية، هو الحل الملائم لتلبية الحاجة إلى تشجيع وتحسين التعاون فيما بين الوكالات. وسوف يكون مثل هذا النهج متمشيا مع التوصية الواردة في التقرير والداعية إلى الاستفادة من آليات التعاون القائمة فيما بين المكتبات، من أجل تفادي الازدواج وهدر الموارد المالية والبشرية.

٢٠ - وفي بعض المنظمات والوكالات المتخصصة، تتجاوز إدارة نظم المعلومات وقواعد البيانات مجرد وظائف المكتبة لتشمل نظم المعلومات التعاونية الدولية التي تشترك فيها الدول الأعضاء بنشاط. ولذلك فإن هناك احتياجات نوعية لقواعد البيانات هذه، لا تنطوي بالضرورة على مشاركة مديري المكتبات غير المهتمة بالنظم. ولما كانت القضايا التي يجب تناولها في إطار الآلية المقترحة المشتركة بين المكتبات تتميز بطبيعة معقدة، فإن هناك حاجة إلى الاستعانة في هذا العمل باختصاصيين مختلفين.

التوصية ٦

٢١ - وافق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على هذه التوصية. وهم يشددون على أن وضع برامج للتعليم المتواصل والتنمية المهنية سوف يعود بأفضل الفوائد. ومن المقترح وضع قاعدة مشتركة للمقررات الدراسية، يمكن الاعتماد عليها في التدريب المتواصل لموظفي مكتبات الأمم المتحدة. ويمكن الاعتماد في هذه القاعدة على مجموعة من كتيبات التدريب التي يمكن استخدامها محليا أو التي تقدم عن طريق الحلقات الدراسية الملائمة أو حلقات العمل. وفيما يتعلق بانتداب موظفي مكتبات الأمم المتحدة مؤقتا إلى مكتبات وطنية، لم تجد بعض الوكالات هذا الاقتراح ذا جدوى أو عمليا.

- - - - -